خصائص الخطاب اللساني العربي الرّاهِن

د. يوسف مقران
مدير مخبر الممارسات الثقافية والتعليمية والتعلمية في الجزائر، أستاذ محاضر ـ المركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة ـ الجزائر)
Youcef.mokrane899@gmail.com

الملخص

يعرف كلّ مَن اختبر المفاهيم اللسانية أنّ الثقافة العربية قد تعاطت معها وتعاملت بنصوص روادها عبر خطاب يتّسم بجملة من خصائص تُشكِّل موضوع هذا المقال الذي يعالجها انطلاقاً من إشكاليّة يمكن تقطيعها ـ في المصراع الأول ـ إلى أسباب طغيان ظاهرة التكرار التي علقت بذلك الخطاب والتي يمكن الإشارة منها إلى حجّة تفاوُت الزوايا والتّعويض عن نقص الانسجام وباب الوعي المصطلحي والتهافُت على جمع الرصيد النّظري والتّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة ودعوات تجديد البحث اللّغوي. كما اهتمّ المقال باستجلاء مظاهر الاجترار على غرار: منحى المسح الشامل، وشيوع الكتب المداخل، وطغيان النزعة الفقهيّة. أما المصراع الثاني فيتعلّق بظاهرة التعدديّة التي تتخبّط فيها المصطليّة اللسانية، والتي يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة وهي تعدّد المصادر والولوع بالترادف والإطناب وغياب التنسيق. وكذلك يعنى المقال باستخلاص النتائج التي فرضت على ذلك الخطاب على إثر تلكم التعدديّة وهي التي يمكن إيجازها في نتيجتين: التباس المفاهيم اللّسانيّة والتقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي.

مقدّمة

يُعنى هذا المقال بالواقع اللّساني العربي من حيث خصائصه. لذا يهمّ القيام بعمليّة التّقابل المنهجي بين هذا الأخير بوصفه يمثِّل من جهته المقاربة النتائجيّة التّجميعيّة (Approche «résultative et cumulative») وبين ما يمكن تناولُه باعتباره يمثِّل المقاربة الاستشرافيّة المشروعيّة (Approche «pro-spective et programmatique»). ذلك أنّ المقاربة الثّانيّة مَبنيّة على نتائج الأولى، وحسب ما تقتضيه البداهة مِن ضرورة تقديم رصد الواقع ومعاينته وتحليله على كلِّ توقّعٍ. لهذا يُعدّ هذا المقال تأمّلاً في واقع الدّرس اللّساني العربي الذي يُنذِر بأزمة داهِمة أدّت أساساً إلى تهوين أسئلة المصطلح ـ إن لم نقل تهوين المسألة المصطلحيّة. وذلك إلى أن صارت ذات عوارض جديرة بالدراسة. بل حتى أضحى الواقعُ اللّساني العربي يكاد يخلو من مواضعة عربية خالصة لمصطلحاتٍ مِن المفروض أن يُعقَد اتّفاقٌ ما حولها بحيث تُقرأ عربيّاً مِن قبل المشارقة والمغاربة على حدٍّ سواء، ومن طرف الباحثين في كلِّ العالم بعيداً عن إغراق البحث اللّساني في لجة المصطلحات العربيّة والغربية المُتشاكِلة حيناً والمتباينة حيناً آخر والمُشكِلة أحياناً أخرى. لنتأمّل إذن فيما يسود هذا الواقع مِن الظواهر الخطيرة على الحياة الثقافيّة العربيّة بأسرها في سبيل تحقيق تلك المواضعة؛ وضمن هذه القائمة من الخصائص.

١ - ظاهِرةِ التِّكرار والاجترار:

لا نقصد بالتكرار ومظاهره تلك الظاهرة التي لا يمكن أن يستغني عنها أيٌّ كان في كلِّ كتابة مهما تكن، والتي يُوظَّف لأجلها عمليات لغويّة كالإحالة القبليّة أو البعديّة (Anaphore) التي تتحدّد بدورها على أنّها علاقة تكرار لوحدات داخل نصٍّ ما وتلك القدرة على الاستناد إلى تنويهات سابقة أو لاحقة أو خارجيّة وإلى مواضع أخرى من النص أو من نص آخر. ولا يجوز إطلاقاً تقليص أهميّة هذه العلاقة التي تؤدِّيها ظواهر نصيّة أخرى تلك التي تحمل تسميات وظيفيّة معيّنة كالتناص والاقتباس والتضمين والإحالات.

وعليه، ما هو قمينٌ بالذكر هنا تبعاً للإشكالية المطروحة في التّمهيد لهذا المقال، أنّ الثّقافة العربيّة انفتحت على اللّسانيات منذ أزيد من ثلثيْ قرنٍ. وعلى الرغم من ذلك، فما زال الخطاب اللّساني في هذه الثّقافة يُكرِّر الأسئلةَ نفسَها، ويَطرح القضايا ذاتَها بدون أن تفتح أبواب فكرٍ جديد. ومع هذا التّكرار العريض، فما زالت بعضُ أبجديات ذلك العلم شبه مجهولة أو مغلوطة في السوق العربيّة لتداول المفاهيم اللّسانيّة. والنتيجة النّظريّة التي سيؤول إليها هذا الوضع هي ضعف الحصيلة عربيّاً مقارنةً مع ما يُنجز في الغرب[١]. ولكن والحال هذه - قبل إصدار أيّ حكمٍ واستنتاجٍ - يجدر أن ندرس الظّاهرة الآفة من حيث تشخيص أسبابها، فوصف مظاهرها، ثمّ تناول نتائجها. وذلك - مثلما تقدّم - عملاً بالمنهجيّة التي تقول إنّ المعاينة عبارة عن كل استقصاء ينصبّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها.

١,١ أسباب التِّكرار والاجترار:

لقد وقفنا عند ستة أسبابٍ نراها من شأنها أن تُفسِّر لنا هذه الظّاهرة وباعتبارها وظيفيّة، بحيث ربطناها بما سبق لنا أن عرضناه من المفاهيم خلال الفصول السّالفة. فالأسباب المعتبَرة هنا هي:

- حجّة تفاوُت الزوايا
- التّعويض عن نقص الانسجام
- باب الوعي المصطلحي
- التهافُت على جمع الرصيد النّظري
- التّغافُل عن قراءة الأعمال اللّسانيّة
- دعوات تجديد البحث اللّغوي

١,١,١ بحُجّة تفاوت الزوايا:

أصبح من الطّبيعي والطّريف في آنٍ، أن يمهِّد دارسٌ ما لـ ظاهرة التكرير في العربيّة. لإعلان خصوصيّة الزاوية المختارة - بطرح إمكانيّة مَنهجيّة مُخصِّصة وفكرة مُصحِّحة تقول إنّه «قد يكون من الضروري في مستهلّ هذا العمل [المتبنّي لتلك الزاوية] أن نذكّر بفكرة بديهية قد تُنسى على بداهتها وهي أنّ الظاهرة اللّغويّة الواحدة قد تتغيّر معالمُها النظريّة جزئيّا أو حتّى كليّا إذا ما غُيّر منهجُ البحث فيها وتبدّلت زاوية النّظر إليها. ولن نعدم في الظواهر النحويّة العربيّة أمثلة كثيرة من النظريّات التي يمكن أن نراها من زوايا نظر أخرى قصد إعادة استقرائها وإعادة النّظر في كثير ممّا يُعتقد أنّه فيها من المسلّمات»[٢].

ولكن - ونحن في صَدد تناول ظاهرة التكرار المصطلحي - يبدو أنّ الفكرة البديهيّة التي يومئ إليها صاحبُ هذه المقدِّمة تحت حجج تبدّل منهج البحث مرّةً، قد تكرّست إلى درجة أنّها اتُّخذت علّة لتكرار مصطلحات واجترار مفاهيمَ باسم تفاوت الزوايا مرّةً ثانية. ومن هنا ظهر هناك من الدّارسين والباحثين مَن ينطلق في معالجاته المصطلحيّة مستيقناً بضرورة إشعار القارئ بأنّه في صدد الخوض في مسألةٍ ما رغم ما تعرفه من تعدّد الخائضين فيها. فإنّه يبادر إذن بميزة لعلّ بحثَه يتميّز بها فيحدِّد زوايا البحث ويغامر في استئناف أهدافٍ قد يدّعي في ذلك أنّ السلف أخطأها أو يسعى جاهدًا إلى تحقيق أخرى ظهرت حديثاً تكون مرتبطة بانشغالات الخلف حسب ما

يمكن له أن يزعم أو يقتبس منهجًا يكفيه لوازم تكييف موضوع دراسته له. فيمضي في ذلك كلُّه في سبيل التقديم قبل إصدار الأحكام التي تستتبعها زاويته المختارة، حيث أنّ الحكم على الشيء فرعٌ من تصوّره ـ كما تقول القاعدة الفقهيّة. والمعالجة المصطلحيّة جزءٌ من هذا التصوّر. وما من شكٍّ في أنّ هذا الأمر يصلح في مثل البحوث الأكاديميّة، بل هو المطلوب لأنّ الباحث الأكاديمي يطالَبُ أبدًا بأن يكون منهجيًّا؛ ثمّ إنّ ذلك أقلّ ما ينبغي أن تتوفّر عليه مذكّرتُه.

بيد إنّ مدوّنة البحث من الأساسيات التي تميِّز كثيرًا أيَّ معالجة مصطلحيّة. فإذا انصبّ اهتمام بعض الجامعات على دفع الطّلبة إلى البحث في موضوعاتٍ ذات مداخل مصطلحيّة معتبرة كالتّمييز مثلاً بين ثنائيات دي سوسير (اللّسان/اللّغة) و(اللّغة/الكلام) وغيرهما، وتحضير مذكّراتٍ تتناولها بالبحث..الخ؛ فلإدراك بعضهم أنّ كلّ طالبٍ سيُوفي الموضوع حقّه من البحث حسب الزّاوية التي يكون قد اختارها. بيد أنّ إذا اقتنع الواحد بجدوى زاويته ولم يُعمل النّظر فيما يكون غيره قد أتي به ولا يُعنى بقراءة أعمال غيره فما من شكٍّ في أنّه سيخلد إلى تكرار ما أمكن لذلك الآخر أن يتوصّل إليه. ثمّ لا ننسى أنّ اختلاف وجهات النظر يؤدي إلى اختلاف كيفية تناول موضوع ما وطرقه. مع العلم أنّ تنويع الزّوايا يؤدّي حتماً إلى تفريع اللّسانيات علماً أيضاً أنّ هذا الأخير (تفريع اللسانيات) قد يأخذ شكل مقارناتٍ بين مبادئها ومبادئ التراث اللغوي نعتبرها قوالبَ تفضي أكثر إلى الخطاب اللّساني (حول اللّسانيات) وتبتعد عن اللّسانيات (كدراسة للّغة). وذلك محاولةً من الباحثين الذين يعمدون إلى ذلك ترمي بهم إلى مقارنة المفاهيم اللّسانيّة من مختلَف الزوايا التي يطرحونها. ثمّ اعتقاداً منهم أنّ من شأن ذلك مساعدة القارئ على فهم مبادئ اللسانيات الحديثة.

٢,١,١ التّعويض عن نقص الانسجام:

إنّ كلَّ مَن بحث في خصائص اللّسانيات ك (علم)، غالباً ما يخرج بنتيجة مؤدّاها أنّه لا يزال يطغى غيابٌ لشيء منسجم قابل للصياغة في نظريّة تختصّ بها اللّسانيات. هذا قد كثّف من وتيرة الاجترار على مستوى الخطاب اللّساني للتّعويض عن المنقوص من الانسجام وتخليده. ثمّ إنّ ما يمتاز به الدّرسُ اللّسانيُّ العربيُّ بحثًا وعملاً من ظاهرة التّكرار والاجترار وبالوتيرة الشّديدة التي ارتفع إليها، قد أدّى بنا إلى البحث في أسباب غير تلك التي يشير إلى أحدها توفيق قريرة أعلاه[٣]. فمصطلحات من قبيل: فقه اللّغة وعلم اللّغة وعلم اللّسان وعلوم اللّسان واللّسانيات وألسنيّة وما يندرج ضمن همّ التمييز بين هذه الفئة من المصطلحات تسميةً ومفهومًا وكذلك آنيًا وتعاقبيًا ومن حيث الموضوع والمنهج والهدف وباعتبار معايير أخرى، وعند العرب وعند الغرب وذلك بإدخال مصطلح (Philologie) وغيره من المصطلحات التي عرفت هي الأخرى مشكلاتٍ في التّمييز بينها عند الغربيين كلّ ذلك أسهم في تكوين مادّة بحثيّة كان بإمكانها أن تفسح المجالَ أمامَ الباحثين الذين يقصدون الملاحظات المثارة والمثيرة في شأن المصطلح. وفي الوقت الذي يُنتظَر وقوع ذلك نُفاجأ بتراكم نفس الأقوال حول تلك المصطلحات إلى درجة وجود مَن انبرى لجمعها فوَضَع كتابًا راصدًا لمذاهب اللّسانيين وغير اللّسانيين الذين لم يتناولوا مجالَيْن (علم اللغة وفقه اللغة) مختلفيْن يراد التمييز بينهما، بقدر ما تعرّضوا لمصطلحيْن؛ لكلٍّ واحدٍ منهما حيثياته وهويّته حسب تعبير الباحثة التونسيّة ألفة يوسف التي خصّصت كتاباً لهذه المسألة لوحدها[٤].

ونعلم أنّ كلَّ مدخلٍ إلى موضوعٍ ما قد تستوقف صاحبه بعض قضايا تخصّ المصطلح. وهذا ليس بغريبٍ إذا كان الغرض من ذلك الاستفتاح هو

التأكيد على ضرورة الاصطلاح على بعض المفاهيم المفاتيح التي سيتناولها في بحثه ذلك والأخصّ إذا كان صاحب زاوية جديدة في بحث موضوعٍ متداوَلٍ سابقاً. وهو أدنى ما يُطلَب كبادرة نحو تحقيق الاتّساق المطلوب داخل النصّ. وقد يُتحرّى الانسجام على مستوى الخطاب كلّه باعتباره ناقلاً لمشروعٍ ما يكون صاحبُه ـ أو أصحابُه ـ ذا فضلٍ في بعثه عبر سلسلة من المقالات والكتب والمداخلات.

من هنا نستشِّف عند عبد الرحمن الحاج صالح انشغالاً منصبّاً على تعليل الخيارات التي يستلهمها من اللّغة في حدِّ ذاتها وتصريفاتها العديدة. ويتضمّن خطابُه اللِّساني لوماً فيما يخصّ غياب التفكير حول ما تتيحه اللّغة الطبيعيّة من إمكانيات التصرّف في المصطلحات اللِّسانيّة بهدف تحقيق الاتّساق الدّاخلي بين هذه الأخيرة: «ونرى أن تخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (علم اللسانيات) مثلا كما نقول علم الرياضيات أو البصريات وأن تخصص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها، مع كلمة لسان، للدّلالة على المفهوم العام. أمّا إذا نسبنا شيئًا إلى اللّغة الدّالة على مجموعة المفردات اللّغوية فالأحسن أن نقول مثلا: الظواهر الإفرادية أي الخاصة بالمفردات (Lexicologique) وتقابلها الظواهر التركيبية أي الخاصة بالتراكيب وهي الظواهر النحوية (النحو بمعناه الخاص أي علم الأبنية التركيبية (structures syntaxiques)أما الكيفيات الأدائيّة المحليّة أو القبليّة فيُمكن أن تسمَّى بالأداء اللّهجيّ أو التّنوُّع اللّهجيّ (variante dialectale). وتستعمل كلمة لغة أيضا بهذا المعنى لكن بشرط أن توجد هناك قرينة يرتفع بها اللّبس. وإذا كان الأداءُ راجعا إلى الشّخص لا إلى الجماعة فيسمَّى (لثغة)(variante individuelle) وإذا كان مسببا عن عوارض التركيب (وهو جماعي) فهو (بدل) (variante combinatoire)»[٥]. فعبارات: من الأحسن، قرينة يرتفع بها اللّبس، التي يمكن لكلٍّ أن يلتقطها من هذا النصّ، تدلّ على استعمال منهج لساني في عرض الأفكار حول الخيارات، وعلى الاهتمام بتكريس الإفادة في الخطاب وعلى تيقّن عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ القضيّة في اللِّسانيات لا تنحصر في المصطلحات لكن تتعدّاها إلى وحدة أعظم منها لذا يذكِّر بأهميّة تسخير القرائن اللّفظيّة وكذا المقاميّة لكي يُدرك المعنى ولا يضيع المفهوم ويتحقّق الاتِّساق ويسود الانسجام.

٣,١,١ من باب الوعي المصطلحي:

إنّ الإنباء بالوعي هو إخبارٌ ضمنيٌّ بإدراك الأصول. ونحن إذ لم نشأ النزوع بدورنا إلى إحياء القضيّة المشار إليها أعلاه ـ وإلاّ أوردنا ما جمعناه من مادّة فرضتها علينا مناسباتٌ معيّنة ومقتضياتُ عملٍ محدّدة[٦] ـ أحببنا فقط الإشارة إلى أنّ من الأوائل الذين سنّوا سنّة البحث في هذا الموضوع هو عبد الرحمان الحاج صالح الذي يعود الفضلُ إليه في إنتاج آلية التمييز بين تلك المصطلحات وكذلك أدّى عبد السلام المسدّي دوراً معتبراً في هذا الصدد. فأمّا عبد الرحمان الحاج صالح فقد استهلّ بحثَه في هذا الموضوع بما اضطرّنا للعودة إلى ما تمّ نشرُه مؤخَّرًا ـ وهو منشور كان قد وُزِّع على طلبة الماجستير في جامعة الجزائر في السبعينيات ـ حيث تظهر خطّة عمل الباحث وهدفه المنشود المسطَّر تحته ضمنَ المقتبَس أسفله: «قد تلتبس هذه المفاهيم على المثقّفين في زماننا هذا لتداخل بعضها في بعضٍ إذ ترجع كلُّها إلى اللّغة ودراستها بوجهٍ من الوجوه. وزاد الطين بلّة أنّ بعضها هو منقولٌ عن الحضارة الغربيّة الحديثة أو ما ورثته من الحضارة اللاّتينية اليونانية فأكثر هذه التسميات تغطّي في الوقت نفسه مفهومًا عربيًا قديمًا ومفهومًا يونانيًا أو مفهومًا غربيًا حديثًا من خلال اللّفظ الواحد. فأردنا هنا أن نوضِّح هذه الأشياء للقراء الأعزاء»[٧].

إنّه من السّهل الاستنتاج أنّ هذا العمل التّوضيحي محسوبٌ على الوعي المصطلحيّ الذي يُراد به الإشارة إلى مكامن الأخطاء. فكذلك يسلم التكرار في الدّرس اللّساني العربي كلما استهدف ضبط النوعية. وذلك يتطلّب بناء التكرار على النّقد لئلاّ يتحوّل التكرار البنّاء إلى ما يُكرِّر نفسَه بصورة مجزّأة ورديئة. لأنّ الوعي لا يكفي لوحده للحمل على التّطبيق. فهناك قلة قليلة من المصطلحات التي أُقرّت ثمّ كُتب لها الرواج والاستحسان في الكتابة اللسانية العربية التّمهيدية والمتخصِّصة رغم الوعي الواضح لدى بعضهم بالأبعاد النظرية والمنهجية للمشكلة اللغوية[٨]. لكن سرعان ما يقع بعضُهم في التحلّل من تلك الأبعاد والانتشار خارج فضائها. أمّا عبد السّلام المسدّي فقد خصّص في مقدّمته لعلم المصطلح[٩] ـ لهذين المصطلحين (فقه اللّغة وعلم اللّغة) معالجة مصطلحيّة. يُستخلَص من حديثه عن هذين المصطلحين (فقه اللّغة وعلم اللّغة) ما أسماه (قاعدة مطّردة) لمّا يصرِّح بالقول:

«[...] وفي العصر الحديث ابتُعث مصطلح (فقه اللّغة) في مسالك معرفيّة متباينة فكان كاللّفظ المُشكل تتنازعه معانٍ، وأوّل ما تمحّض له من المقاصد الفنّيّة أن اتّخذ بديلاً من المصطلح الغربيّ (فيلولوجيا) ولكنّ هذا اللّفظ عند أهله قد عرف تطوّراً تاريخيّا، به ازدوجت دلالته، فقد استُعمل بدءاً في علم تحقيق النّصوص القديمة ويعود هذا الاستعمال إلى سنة ١٦٩٠ ومداره تحقيق المخطوطات وإعدادها للنّشر العلميّ بفكّ رموز الكتابات القديمة كلّ ما يتعلّق بتقديم النّصوص والنّقوش على نحوٍ يمكّن من الإفادة المتخصِّصة. ثمّ تطوّر مفهوم المصطلح فأصبح متمحّضاً لدراسة لغة من اللّغات بضبط نظامها واستشفاف قوانينها الصوتيّة والصّرفية والنّحوية، والجامع بين المعنيين أنّ هذا النّشاط اللّغويّ إنّما ينطلق من النّصوص المحقَّقة، الموثوق بصحّتها، وقد ظهر هذا المعنى الطّارئ على اللّفظ في تاريخ اللّغة الفرنسيّة سنة ١٨١٨ فلمّا أحيى العرب فقه اللّغة أطلقوه بضربٍ من التّوليد المعنويّ على المعنى الثّاني للمصطلح الأجنبيّ (فيلولوجيا) وبهذا المفهوم أسمَت بعض الجامعات إحدى شهادات الإجازة العربيّة بشهادة فقه اللّغة، ولكنّ المصطلح لم يتمحّض لتلك الدّلالة بعينها إذ لم يحتجب عنه المعنى التّراثيّ الّذي به استعمله ابن فارس والثّعالبيّ، فقد ظلّ متواتراً في الدّراسات اللّغويّة الّتي تستقي مادّتها من مناهل الميراث العربيّ فتقيم من التّصنيفات ما يبلّغ بأمانة تصوّر الرّوّاد العرب الأجداد»[١٠].

وما يهمّنا الإفادة منه في هذا السياق هو أنّ تشخيص الضبابية التي تعتري أيّ مفهومٍ هو عملٌ مهمٌّ في ذاته ويسخَّر على الأقلّ في سبيل إصدار الأمر النهائي القاضي بتحاشي ذلك (المفهوم الضبابيّ) وسطَ ما يُحتدَم من النقاشات والمساجلات التي تدور حول ما يتناسب أن يقترن به المفهوم الفلاني من التسميات المتداوَلة أو المولَّدة (الملائمة أو غير الملائمة). ألم تقضِ ضبابيّةُ مفهوم (فقه اللّغة) القديم بترجيح الرأي القاضي بطرحه جانبًا والحاكم بعدم كفاءته أمام دقّة المفهوم الذي يُؤدّيه مصطلح (فيلولوجيا) وبالتالي عدم خلوص هذا الأخير ليكون مرادفًا لمصطلح (فقه اللّغة) على الإطلاق سواء كان بمفهومه القديم أم الحديث؟ هذا الأمر بالذات سبقتنا الباحثة ألفة يوسف إلى صياغته في صدد تناولها لـ (مدلولات) كلٍّ من (فقه اللّغة) القديم و(فقه اللّغة) الحديث وكذا (فيلولوجيا) بالشكل الآتي: «وهذان المدلولان الدّقيقان [...] لا يوازيان مدلول مصطلح (فقه اللّغة) القديم لأنّه مدلولٌ ضبابيّ، وهما من ناحية ثانية مختلفان اختلافًا تامًّا عن مضمون البحوث العربيّة القديمة الواردة تحت عنوان (فقه اللّغة)»[١١].

ومِن المصطلحات التي مسّها التّكرار أيضاً في البحث المصطلحيّ العربيّ مِن حيث معالجتها في كثيرٍ مِن المرّات، مصطلح الفونيم (Phonème)[١٢]. ولظاهِرة الاجترار والتكرار نصيبٌ في الدرس اللّساني الغربي لكنّها تُفسَّر تفسيراتٍ تختلف عمّا يجري في الدّرس اللّساني العربي. ونعني بذلك أنّها تعود في الأساس إلى تناقُل التسميات عبر الميادين وإلى ما تكون بعضُها قد عرفته مِن شبه تطوّر. ولكن ذلك لا يمنع الدّارِس المصطلحي أن يرى في ذلك نوعاً من الاجترار. وهو ما أفلحت وداد مصطفى الهادي[١٣] أن تعبِّد الطريق إلى تجليته إبّان معالجتها لعلاقة المصطلح وتحديثه بالخبر الجديد وبتجدّد المعلومات عينها. وإذا ما رجعنا إلى مصطلح الفونيم فسنجد أنّه لم يكتسب عند الغرب استعمالاً واسعًا قبل العقد الثّاني مِن القرن العشرين بعد أن بدأت أفكار دي سوسير تُحدِث أثرها وبعد ذلك أصبح ينتشر بسرعة. وقد استعمل هذا الأخير الكلمة الفرنسيّة، رغم أنّ ذلك كان بوجهٍ عام بمعنى الصوت الكلامي بوصفه واقِعة صوتيّة. ولكن نظريّته البنويّة في اللّغة أثناء تطبيقها في الصوتيات الوظيفية قد صاغت بوضوحٍ كبيرٍ مفهومَ التمييز الفونيمي باعتباره واسطة العقد الصوتيات الوظيفية[١٤].

٤,١,١ التهافت على جمع الرصيد النّظري:

ويرجع هذا الطابع التكراري الاجتراري إلى الظّرف الذي ظهر فيه الدّرس اللّساني العربي ـ أو أخذ في الظهور ـ وهو ظرف استوجب على كلِّ مَن رغب في القيام بالبحث اللّساني أن يبادرَ أوّلاً بمحاولة منه ساعية إلى جمع مادّة نظريّة تُمكِّنه من تأطير عمله اللّساني الذي يُرادُ به أن يرقى إلى مرتبة البحث اللّساني وأن يبلغ حدَّ اللّسانيات. فأخذوا في استهلاك كلَّ ما هبَّ ودبّ في هذا المجال بازدياد فاحِش، ومِن دون إعمال نظرة انتقائيّة تلزمهم بالواقع المتجدِّد لا الواقِع المتكرّر[١٥].

بيد أنّ ذلك قد يؤدّي إلى بروز زيادات لا طائلة وراءها ـ إن لم نقل مُخِلّة ـ بل هي شوائب تصدر عن التصوّرات المسبقة التي قد يُلغيها اعتماد التحقّق في الميدان. ومثل ما يصيب هذا الخطاب من الشوائب كمثل ما جاء به عباس حسَن مِن وصفٍ لنوعين من العناية باللغة وبدرسها تولّتهما فئتان مختلفتان ومتضاربتان: «فأما الأولى: فتلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصولها، ولمّ شتاتها، واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية، والحيطة الوافية، والتضحية الغالية [...] وأما الثانية: فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين، ومازجت مراجعهم، وكتبهم النفيسة، فشوّهت جمالها، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها، وعوّقت خُطا الإصلاح طويلا. وقد اندسّت تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة»[١٦]. ومن الواضح أنّ بين الفئتين تباعداً كبيراً لا يخدم كثيراً تلك العناية باللغة.

٥,١,١ التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة:

وتُفسَّر ظاهِرة التّكرار كذلك بظاهرة أخرى وهي التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة الجارية على اللّغة العربيّة. وهي ما يشخِّصها عبد القادر الفاسي الفهري باستنكارٍ لمسناه من مُناقشة أجراها معه حافيظ الإسماعيلي العلوي حيث يرى أنّ عمل اللّسانيين المَغاربة على اللّغة العربيّة لم يُقرأ حقَّ القِراءة[١٧]. وكذلك تنمّ هذه الظاهِرة المتفرِّعة عن غياب التنسيق كما سيأتي إيضاحُه أدناه. فهذا الإعراض عن القِراءة مُعضِلةٌ قد تكون أخطر من مشكِلة الاجترار ذاتها، بحيث أنّ الإعراض يعدّ أحد العوامل المؤدية إلى هذه الأخيرة، ذلك أنَّ إعادة إنتاج ما أنتج سابقاً يؤدّي في أغلب الأحيان إلى هذا الاجترار بل إلى أسوأ من ذلك وهو ادّعاء الملكيّة الفكريّة لأعمالٍ سبق إليها الآخر. فتطبيقات النظريّة الخليليّة الجديدة على

العلاج الآلي للغة العربيّة بلغت مرحلة معتبَرة من النضج بينما لا يزال قسمٌ كبيرٌ من العالَم العربي يجهل وجودَها بل يتجاهلها. والعيب في كلّ هذا أنّها لا تُناقَش النَّظريّة، ويُكتفى بتقديمها[١٨] على الرغم من أنّه سُخِّر لها لسانُ حالٍ مَعروفٌ عالمياً وعربياً (دوريّة اللّسانيات الجزائريّة).

كما رام بعض المُؤلّفين إحداث قطيعة بين جهازهم المُصطلحيّ وما خلّفه أسلافُهم من النّحاة خاصّةً، فأرادوا حينئذٍ لنقلتهم النّوعية أن يَصحبها خطابٌ نوعيٌّ جديد، ينبني على مصطلحاتٍ تحيل إلى مرجعيّات علميّة محددَّة تخلف عن المتقدِّمة عليها، فقصدوا الاشتغالَ فيها بقطع النّظر عن المعرفة المُسبَقة لحقولها الأصليّة. لذا فالذين تصدوا للكتابة اللسانية بعامة ووضع مصطلحاتها بخاصة لم ينتبهوا إلى ضرورة النظر في المحاولات السابقة مما أدى إلى افتقاد شرط العرفية الواجبة للمصطلح، ومن ثم التشتت والتعدد اللذين يمثلان أكبر خطر يواجه مستقبل الدرس اللّساني العربي.

٦,١,١ دعوات تجديد البحث اللّساني العربي:

لقد ظهرت مؤخَّرًا كتاباتٌ لها صلة ما باللّسانيات اقتنع أصحابُها بفريضة إدماج عباراتٍ تراثيّة مركَّزة أو عابرة تُلحَق بنسيج النصّ الذي يُعنون بمصطلحٍ حديث جذّاب. وهي عبارات مَصحوبة بهالة من الإعجاب، ومُصوَّبة نحو إدخال مفاهيم أو ما يمكن تسميته (شتات مفاهيم) تمتاز بقدر من الجاذبيّة، تنتمي إلى اللّسانيات أو مجالٍ متّصل بها، مسكوبة إلى جانب المقولات الحديث. لعلّهم يوحون بها تسجيل وعيهم بالمسألة المعالجة في نصوصهم أو أداءً لفريضة تجديد البحث اللّساني العربي أو رغبةً في إكساب الكتاب صبغة البحث المستقصي. وذلك كأن يقال: الوظائف الست للّغة (رومان ياكوبسون) أو التفكيكيّة (جاك دريدا)، في سياق لا يستدعي الأمرُ ذلك. فتكثيف التعبير بهذا الشكل وبصورة عابرة، يجوز في مواضع ولا يستساغ في أخرى.

ثمّ إنّ هذا من شأنه أن يوسِّع من البحث في غير ما جدوى. بعد تأمّلنا فيه صنّفناه في خانة التكرار والاجترار. يمكن تجسيد هذا الاتّجاه بأمثلة مستقاة من كتابين لأحمد يوسف: «إنّ مقولات أرسطو كانت فاتحة للتفكير السيميائي لدى الإغريق، وبخاصة أنه استوحى هذه المبادئ من خصائص اللّغة اليونانية كما أشار إلى ذلك كلٌّ من إميل بنفينست وأمبرتو إيكو، ويؤكِّده حضور علاقة اللّغة بالمنطق في أدبيات الثقافة العربيّة الإسلاميّة، إذ نلفي الفارابي ينزلها المنزلة الأولى في (إحصاء العلوم)، ويقول " [...] إنّ نسبة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة النحو إلى اللّسان والألفاظ. فكلّ ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات ". فإذا كان النحو لغة واصفة خاصّة فإنّ المنطق لغة واصفة عامّة، وعليه فإنّ " علم النحو إنّما يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّة ما، وعلم المنطق إنّما يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظَ الأمم كلّها [...] مثل أنّ الألفاظ منها مفردة ومنها مركّبة ". ومثل هذا أشار إليه أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة بخصوص مناظرة متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي. وإذا وقفنا على دلالة فنّ المنطق وحدِّه لألفيناه مأخوذًا من النطق؛ إذ " يطلَق على النطق الخارجي الذي هو اللّفظ وعلى الداخلي وهو إدراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ". وبذلك ستكون العلاقة بين المنطق والمعنى جوهر التصوّرات القديمة، وسرعان ما يمتدّ البحث إلى ربط المنطق بموضوع الألفاظ ليرتكز على التركيب المنطقي للّغة على غرار ما سنقف عليه لدى حلقة فيينا بعامّة وكارناب بخاصّة»[١٩].

صحيح أنّ هذا النصّ يُظهر مدى اهتمام الباحث أحمد يوسف بتمديد ظلال التفكير السيميائي لتسع الإسهام الإغريقي أيضًا، فلا نريد أن نمضي إلى

شيءٍ آخر مِن دون أن نشير إلى دلالة هذا الاهتمام إذا ما قارناه باهتمام العرب بنفس القضيّة وهو ما يجتهد الباحِث في سبيل إبانته، وإن لم يُفصِح عن هذا البرنامج التّأصيلي. ولا يغيب عنّا المصدر الذي اعتمده الباحِث في إثبات هذا الاهتمام، إنّه مصدر غربي (إميل بنفينست وأمبرتو إيكو)، كما أقرّ بذلك الباحِث نفسُه: هذا من شأنه أن يكسِب انصرافه إلى التراث العربيّ الإسلامي من أجل تأصيل الأفكار الحديثة قيمة بحثيّة تتناغم وما يفعله الباحِثون الغربيّون على مستوى تراثهم الفكريّ والعلميّ، والسيميائي على وجه الخصوص.

وفي هذا الجوّ من النقل عن الغرب وتأصيل ما يُنقَل، طغت نزعة إطلاق المشاريع: إنّها مشاريع تُطلَق هنا وهناك وباندفاعٍ أحيانًا وبحماسٍ لا نجد له أثرًا في سوى كلِمة (مشروع) التي يتكرّر استعمالها على معرض الحديث والصفحات، وعلى أيدي باحثين يعملون فرادى. لكنّها لا تجد من ينهض بها. هي نزعة تنزع إلى إطلاق تسمية (المشروع) على الموضوعات والمفاهيم أو الأفكار التي لم تتّضح بعد وكما ينبغي. وكلُّ مَن يُمعِن النَّظرَ فيها يجد عدم وضوح تلك الأفكار. «إنّنا نُدرِك ذلك الانشغال الذي كان يساور بناة المشروع السيميائي وهم يعيدون النظرَ فيما ارتآه دو سوسير من انضواء اللّسانيات العامّة تحت شمولية السيميائيات؛ الأمر الذي لم يشاطره فيه بعض السيميائيين من أمثال رولان بارت وكرستيفا وحتى جاك دريدا.

ثمّ مِن المعلوم أنّ اللّغات جميعها تمتح مصدرها من خصيصة الخطية [Linéarité] التي تؤلّف جوهر وجود الدال في العلامة؛ حيث أشار القاضي عبد الجبار إلى أنّ إفادة الكلام تتمّ (أن يحدث بعضه في إثر بعض، فيصحّ أنّ ذلك يفيد الأقسام المعقولة، فأمّا إذا حدثت كلّها معًا فلا يصحّ وقوع الفائدة)»[٢٠]. ولكن سرعان ما يتحوّل ذلك إلى اقتناع يُعبِّر عنه مثلاً منقور عبد الجليل على شكل برنامج بزعمه أنّ «الإسهامات اللّغويّة لأسلافنا المفكِّرين في التّراث العربي، لم ينل البحث فيه ما يستحقّه مِن عناية واهتمام، فما زالت مجالات كثيرة في التّراث العربي اللّغوي بكراً تحتاج إلى نظرة لغويّة علميّة واعية وإن وجدت هناك أبحاث لغويّة ذات قيمة إلاّ أنّها محمولة على الرّصيد المَعرفي للتّراث العربي، وتجترّ عطاءً مَعرفيّاً لأسلافنا الباحِثين، ولم يخرج جهدها إذ ذاك من عمليّة نقل أو تصنيف دون أن يكون لروح العصر الحديث لمسات على هذا التراث ليبعث فيه التجديد»[٢١].

وقد كان مِن أهمّ ما اقتضته تلك الدعوات التي كانت ـ ولا تزال ـ تصدح بضرورة التّجديد، صياغة المصطلح صياغةً جديدةً كما يرى عمر أوكَان وهو يعود مجدَّداً إلى مسألة التمييز بين اللّسانيات وفقه اللّغة والنحو..الخ، فيقول محلِّلاً: «غير أنّ الإنسان العربي، وأمام العجز عن اللّحاق بالرّكب الحضاري والعلمي، نجده يدّعي قصور اللّغة عن صياغة المصطلح التقني العربي الدّقيق؛ خصوصًا في مجال اللّسانيات حيث يكبر المشكل ليصير إشكالية ناتجة عن مجموعة من العقبات النّابعة من داخل المصطلح والمتمثّلة في: حداثة العلم، فاللّسانيات ليست هي النّحو القديم أو فقه اللّغة، ومن ثمّة فمصطلحاتُ هذه تختلف جذريا عن مصطلحات تلك، ومصطلحات تلك لا تصلح لهذه، وأيّ تداخل بين الحقلين يؤدّي إلى تشويهٍ في الفهم ومسخٍ للدّلالة. لهذا يجب الاحتراسُ من استغلال مصطلحات التّراث حتى لا يقع الخطأ في التّصوّر ويتداخل الحقلان فنفهم ما هو حديثٌ على ضوء ما هو قديمٌ (وإنّما الذي يجب هو العكس)، ولا أدلّ على ذلك ممّا جرَّتْهُ ترجمة العرب للكوميديا بالهجاء ولتراجيديا بالمديح من تأويلات خاطئة، وجدّ خطيرة على الشّعرية العربيّة [..]»[٢٢].

فهكذا نستوعِب أنّ الباحِث يتّخِذ من التراث

موقفاً جازماً يتمثّل في عدم المساس بكيانه مهما تكمن دواعي الإحياء قويّة. فهو يرى أنّ تجديد المصطلح أصبح من مستلزمات اللّسانيات كعلم جديد. وهذا الرأي يُشاطِره مصطفى غلفان فيما شخَّصه كالآتي: «يتّخذ الطابعُ التعدّدي للعلم اللّساني مَنحىً إحيائيّاً عند بعض الدارسين العرب، حيث لا يتردّدون في إدراج أعمال اللّغويين العرب القدامى تحت اسم اللّسانيات، على الرغم من دلالة هذه التسمية ووضوحها على الأقلّ مقابل اللّفظ الفرنسي (Linguistique) يقول المنصف عاشور: " فمنذ المنطلق مع إمام اللّسانيات العربيّة سيبويه ". وتستعمَل نفس التسمية الحديثة أي اللّسانيات للإحالة على أعمال اللغويين العرب أمثال ابن جني والفارسي الجرجاني»[٢٣].

غير أنّ ما ينبغي استحضارُه في هذا الصدد هو ما يعمد إليه معظم الباحثين من تقديم التراث على أنّه ذخيرة مؤهَّلة للتّسخير. بل صار مصدراً أهلاً لاغتراف منه وذلك على مستوى كبير حيث نصّت المؤسّسات العلميّة اللّغويّة على أهميّة التعويل عليه، كما يُورِد صالح بلعيد: «بذلت المؤسّسات العلميّة العربيّة مجهودات هامّة من أجل وضع المصطلح العلميّ العربيّ تيسيراً على الطّالب والباحث في هذا الميدان، وهكذا اعتمد مجمع سوريا على: تحوير المعنى اللّغويّ القديم للكلمة العربيّة، وتضمينها المعنى العلميّ الجديد، واشتقاق كلمات جديدة من أصول عربيّة أو معرّبة للدّلالة على المعنى الجديد، وترجمة كلمات أعجميّة بمعانيها، وتعريب كلمات أعجميّة وعدّها صحيحة «[٢٤]. وبينما أدرك بعض اللسانيين المحدثين أهمية اللسانيات وضرورة الإلمام بأسبابها إلماما واسعا والإحاطة بنتائجها إحاطة شاملة بغية تقويم العمل اللغوي العربي القديم[٢٥].

٢,١ مظاهر التكرار والاجترار:

إنّ مظاهر التكرار التي تعنينا هنا ـ حسب الإشكاليّة التي طرحناها أعلاه ـ لا تشمل تلك العمليات اللّغويّة التي يُعهَد إليها شأن تنظيم الخطاب. بل نركّز على المظاهر السلبيّة التي ما تزال تتكرّر وتطبع الخطاب اللّساني العربي.

١,٢,١ منحى المسح الشامل:

إنّ فكرة المسح الشامل ترجع إلى ما استشعره صالح القرمادي من ضرورة الالتفات نحو المصطلح التراثي. يجدر التنبيه إلى أنّه صاحبُ الرّيادة في ترجمة الكتب اللّسانيّة ولاسيما المتخصّصة منها في مادّة الصّوتيّات، وكان أوّلها كتاب المستشرق الفرنسيّ جان كانتينو (Jean Cantineau) الذي عنوانه: Cours de phonétique arabe[٢٦]. تكمن أهمّية هذه المحاولة في كونها وقعت في وقت لم يكن فيه في المكتبة العربيّة ممّا يعالج الصّوتيّات الحديثة إلاّ كتابين لـ إبراهيم أنيس: واحد في اللّهجات العربيّة القديمة والآخر في الأصوات اللّغويّة[٢٧].

غير أنّ المنهجيّة المتّبعة فيها كانت مرتكزة كثيراً على إعادة استعمال المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ. وتوحي المدوّنة التي فحصناها بأنّ المترجم قام بعملٍ قبليٍّ اهتمّ فيه أكثر بالمقاربة بين المفاهيم التي كانت تؤدّيها المصطلحات الصّوتيّة القديمة وتلك التي تؤدّيها المصطلحات الحديثة. وهذا العمل التمهيدي لم يكن ليتمّ من دون أن يلقى صاحِبُه صعوبات أكّدها قائلا:

«إنّ الصّعوبات التي قامت في طريقنا أثناء عملنا هذا جمّة، أهمّها قلّة الألفاظ الاصطلاحيّة العربيّة الموافقة للمفاهيم الصّوتيّة الجديدة»[٢٨]. ولهذا عمد إلى استقراء أهمّ النّصوص النّحويّة العربيّة القديمة لإيجاد المقابل العربيّ للمصطلح الصّوتيّ الفرنسيّ، فعاد إلى نصوص سيبويه ونصوص شرح ابن يعيش، والزّمخشريّ المتعلّقة بـ مخارج الحروف والإدغام والإمالة والإبدال والإعلال. وقد وضع المصطلحات

التي استعملها كمقابلات لما هو جديد على الدّرس الصّوتي العربيّ، وتُعتَبر مُقترحات ذات صيّاغات مُتميِّزة[٢٩]. ومن هنا يُعتبَر مصدرًا هامًّا للِّسانيّين المُترجمين على غرار الطّيب البكّوش الّذي نوّه بريّادته في التّمهيد الّذي قدّم به لترجمته لـ (مفاتيح) جورج مونان، فقال وهو يذكر المنابع الّتي غذّت ترجمته بالمُصطلحات:

«ما اقترحه الأستاذُ صالح القرمادي من إضافة اللاّحقة (م) للفظ (صوت) للحُصول على (صوتم) مُقابل Phonème الّذي دخل العربيّة في صيغة (فونيم) عند المَشارقة. وقد فضّلنا على الدّخيل التّامّ تبنّي اقتباس هذه اللاّحقة»[٣٠].

ونشير إلى أنّ المُصطلح نفسه ورد في مُعجَم محمّد رشاد الحمزاوي[٣١]، وكذلك اعتمده عبد السلام المسدّي في قاموسه[٣٢]. وهكذا فبعدما فتح صالح القرمادي أبواب الاستقراء تلقّف بعضُ الباحثين فكرتَه ومبادرتَه ليفتحوا مجال تطويره مرّةً إلى عملٍ جبّار اسمه المسح الشامل، ومرّة بهدف إنجاز ذخيرة لغويّة عربيّة[٣٣]. وفي كلتا الحالتين يشكّل الاستقراء علامة قويّة على الإحساس بضرورة تزويد المصطلح اللّساني بالوسائل الكفيلة بحفظه. غير أنّ إذا تصفّح المرء ما جاء بعد هذه الأعمال الرائدة من الكتابات التي صنّفت نفسها في باب المسح الشامل يجدها مجرَّد تكرار لما تمّ من الاستقراء سالفاً بل حدث توسيعُه بفضل المعالجات المصطلحيّة.

٢,٢,١ الكتب المداخل:

إنّ هذا التحليل يقع فيما يُدعى (Editologie)، وهو ما يمكن ترجمتُه حرفيّاً بـ علم النشر ـ المصطلح الذي صنعه جان كلود بودي (Jean-Claude Baudet) ـ إذ يرمي إلى تصنيف المؤلَّفات والمصادر والمراجع حسب الحاجة المؤدية إلى نشرها وتداولها في أسواق الكتب، بالإشارة إلى ما يراه رواد دور النشر وما يتحكّم في المبيعات والاستهلاك من حيث عدد القراء وأنواعهم والاتجاهات السائدة في توجيه المقروئيّة. ولهذا العلم صلة وطيدة بالمصطلحيات، ذلك ـ حسب جان كلود بودي ـ فإنّ «المصطلحيات تدرس البنى المهيمنة في الخطاب العلمي (بالداخل)، في حين يُعنى علم النشر بالبنى التي تربط (من خارج الخطاب العلمي) ناشِري هذا الخطاب ببعضهم البعض»[٣٤].

من هنا يحدث تتبّع المفهوم عبر المصطلحات وكذا عن طريق المؤلّفين وخلق بذلك شبكة من العلاقات بين المصطلحات وبين المؤلّفين بما يُتعاطى من المفاهيم المشتركة. ونعني بالكتب المداخل التي يسميها حافظ إسماعيلي علوي من جانبه الكتابة اللسانية التمهيدية أو التبسيطة[٣٥]، تلك الكتب (اللّسانيّة) التي ترمي إلى إدخال الجمهور غير المتخصِّص في عالم اللّسانيات سواء كان مثقّفاً أم غير مثقّف. وهناك مَن يسمِّيها الكتابة اللّسانية العربيّة التمهيديّة في مقابل الكتابة اللسانية العربية المتخصصة[٣٦]. ويقصدون بالتّمهيد الأخذ بيد كلِّ مَن يرغب التثقّف أو التخصّص في مجال اللّسانيات ريثما يقع له ذلك. ولكن عرفت هذه الكتب طفرة حتى أصبحت مُجرَّد خطاب لسانيٍّ يقوم على تخمينات تنظيريّة من غير إبداع في مجال اللّسانيات وصدر معظمها على حساب التّطبيق الذي لاشكَّ أنّه صعب عليهم مراسُه. فبدل الاهتمام بالجانب الأخير نجد بعض الباحثين ـ المؤلّفين باللّغة العربيّة خاصّةً ـ يُعلنون صراحةً عن إصدار كتب تحتضن البحثَ اللّساني من باب إدخال اللّسانيات الحديثة إلى العالَم العربي بل إدخال القارئ العربي، من عامّة الناس وخاصّتهم، في عالَم تلك اللّسانيات المجهولة حسب رأيهم. وكذلك باسم تعميم الثقافة اللّسانيّة وهي غالباً ما تكون ثقافة مطاطيّة، وبهدف تأطير التعليم الجامعي بالمعرفة اللّسانيّة.

ويحدث ذلك عادةً على عجلةٍ من أمرِهم،

العجلة التي تستدعيها الحاجة الماسّة إلى تعريف ذلك القارئ بأهمّ ما استجدّ في الغرب في شأن العلم الجديد. وإن كان أكثرُ أولئك الباحثين يصرِّحون بأنّ كتبهم هي ـ في نسبة كبيرة منها ـ ثمرة البحث المستمرّ والتحضير للدروس الجامعيّة التي يكونون قد دُفِعوا إلى تكييفها لأجل القيام بمهمّة تعريف طلبتهم بل كلّ الناس بالمفاهيم اللّسانيّة ومصطلحاتها بل ومناهجها؛ وذلك بعد الإيفاء بمهام النّشر.

غير أنّها كثيراً ما تقع في تناقضٍ منهجيٍّ كبيرٍ بين الأهداف التي تكون قد حدّدتها بوصفها كتباً لسانيّة تمهيدية وبين المحتوى الفعلي الذي اشتملت عليه في آخر المطاف. هكذا يتمّ في ظلّ حركة التأليف هذه، تقديم المفاهيم اللّسانيّة كلَّ مرّة على أنّها وليدة العلم الجديد، أي اللّسانيات، بحيث يسعى بعضهم فيها إلى إرفاق بحوثهم بالإحالات إلى كبار اللّسانيِّين أو إلى مَن قرأ أعمال هؤلاء فتكثر بذلك النقول. بينما يكتفي آخرون بإيراد المعلومات اللّسانيّة ويُسندون المادّة إلى أنفسهم غير مكترثين بالأمانة العلميّة في كثيرٍ من الأحيان.

والحال إنّ كثيراً من تلك الأعمال ـ وفي كلتا الحالتين ـ لا تقوى على الخروج عن إطار تصنيف المفاهيم اللّسانيّة وإعادة تصنيفها مرّة تلو أخرى وصفاً وتاريخاً وذلك باعتبار الخطاب اللّساني خطاباً تعريفيّاً وتصنيفيّاً. يكاد هذا النّوع من الأعمال التعميميّة التّعريفيّة يقترب من المعالجات المصطلحيّة بحيث تُعرَض فيها جملةٌ من تسمياتٍ لسانيّة يتمّ التعليق عليها وتُحلَّل مفاهيم لسانيّة مقترنةً بتسمياتٍ شتى يلزم على صاحب العرض إجراء مقارناتٍ بينها سواء توصّل إلى حسم قضيّة الاختيار أم لم يتوصّل. فعلى هذا المنوال، لا تزال تظهر في العالَم العربيّ كتُبٌ تزعم التصدّي للّسانيات العامّة، تحمل عناوين مثل:

- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط.٦، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٧.
- محمود السعران، عِلم اللُّغة: مُقدِّمة للقارئ العربيّ، دار المَعارِف، القاهرة، ١٩٦٢.
- عبد الصّبور شاهين، في علم اللّغة العام، ط.٤، مؤسّسة الرّسالة، سوريا، ١٩٨٤. المَنهج الصّوتي لِلبِنية العربيّة: رُؤيةٌ جديدةٌ في الصّرف العربيّ، مطبعة جامعة القاهِرة والكِتاب الجامِعيّ، القاهِرة، ١٩٧٧.
- كمال محمد بشر، علم اللّغة العام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥.
- أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥.
- البدراوي زهران، مقدمة في علم اللّغة، ط.٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣.
- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، ١٩٩٨.
- مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ، دار المَعرِفة الجامعيَّة، الكويت، ٢٠٠٠.
- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٠.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللّسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠٨.
- حلمي خليل، دِراساتٌ في اللّسانيّات التّطبيقيّة، دار المعرِفة الجامِعيّة، ٢٠٠٠.

ومع العدد الهائل من الكتب المداخل يُصرّ حافيظ إسماعيلي علوي على النّظر إلى الوضع السيِّئ الذي يعتبره نتيجة طبيعيّة لملابسات التلقّي بأنّه يرجع ـ علاوة على ذلك وأسباب أخرى ـ إلى «غياب كتابة لسانيّة تمهيديّة (تيسيريّة) تُقدِّم اللّسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح»[٣٧]. وهو ما كان قد ذهب إليه محمود فهمي حجازي منذ مطلع السبعينيات حينما أعلن قائلاً: «ما يزال القراء العرب بحاجة إلى كتب منهجية في علم اللغة تزخر بالأمثلة والتطبيقات العربية، والأمل معقود بجهد

اللغويين العرب لتقديم هذه الكتب»[٣٨].

لكن ومع هذا فما زالت تُطالعنا كتبٌ توصَف بصفة إطلاق المطلقات أسهكم محمود فهمي حجازي نفسُه في تكريسها حيث نجده مثلاً يقدِّم لكتابه بالكلمة الآتية: «يطيب لي أن أقدِّم للقارئ المثقَّف وللباحِثين في علوم اللّغة هذا الكتاب في طبعته الجديدة الموسّعة. يعرِّف الكتاب بطبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ويتناول بإيجاز مناهج البحث اللّغويّ. ويقدِّم تعريفاً بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها. وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء المقارنات والواقع المعاصِر. تتّسم هذه الطبعة الجديدة بإضافة هذه الفصول، لتلبّي حاجة القارئ والباحِث إلى تعريف مركّز وواضِح»[٣٩].

وقد جنت هذه الكتب العامّة جناياتٍ على الدّرس اللّساني العربي؛ إذ يطبعها نوعٌ من السطحيّة في التناول ويغمرها كثيرٌ من المطلقات. بل تخلّت عن مهمّة وصف اللّغة وانشغلت بقضيّة وصف المصطلحات اللّسانيّة على الرّغم من (أو نظراً لـ) كونها موضوعةً أساساً لتخدم أغراض تعميم المعرفة اللّسانيّة. كأنّ على مؤلّفيها أن يضعوا دراسة اللّغة في كفة ووصف اللّغة الواصِفة في كفّة أخرى؛ فبات عليهم أن يبحثوا عن السبيل إلى تحقيق التوازن بين الكفتين. لحسن حظّهم أنّ جهودهم المبثوثة في تلكم الكتب المداخل يسّرت أمر اللّغة الواصِفة، لكن حدث سوء تفاهم، ذلك أنّ القرّاء اتّخذوها سبيلاً إلى اللّسانيات بينما راح مؤلّفوها يزجّون فيها موضوعاتٍ شتّى جلبوها من تكوينهم الفقهي أساساً أو النحوي أو اللّغوي في أحسن تقدير. فهذا محمود فهمي حجازي إذ يتناول المفهوم الذي يدلّ عليه مصطلح العبارة الجاهزة (Ready-made Utterances) من وجهة نظر تركيبيّة يقحِم في بحثه فقراتٍ هي نتيجة ما يكون قد ابتدر إلى ذهنه من ملاحظاتٍ فرضت عليه من تواجد فرعٍ لساني وهو صناعة المعاجم، فيضيف قائلاً:

«[...] وفي العمل المعجمي ينبغي النظر في كلّ العلاقات التركيبيّة بأنواعها المذكورة باعتبارها علاقاتٍ أساسيّة في المعنى، ولذا ينبغي مراعاة ذلك في تحديد المداخل وأن تكون هذه التراكيب الثابتة [Idioms] والعبارات الجاهِزة كاملة العناصر في المعجم، ولا يجوز تمزيقها إلى عناصرها المكونة»[٤٠].

وعلاوةً على ما يمكن أن يقال حول اختيار مصطلحات: التضام والتراكيب الثابتة والعبارة الجاهزة (أو العبارات المسكوكة)، ليقابل بها على التوالي المصطلحات الإنجليزيّة: (Ready-made Utterances, Idioms, Collocations). وهذا يؤكِّد ما يقول فرانك نوفو مِن أنّ «اللّسانيات هي بالنسبة لكلّ مبتدِئ مسألة الكلمات»[٤١]. وكذلك ينقل لنا أحمد مختار عمر نصوصاً أو بالأحرى يجتثّ عباراتٍ من سياقاتها راجياً تعريف علم الدلالة، والحال إنّ ما أصبح يتداوله المتعلّمون للّسانيات في الجامعات من التعاريف المسنَدة لعلم الدلالة هو تلك المقتبسات التي تفضّل بها المصنِّف كما هي. وكان بإمكانه أن يُدخِل ما شاء ممّا نقله عن الدرس اللّساني الغربي لكن بعد أن يكون قد طرح الإشكاليات الجوهريّة التي تزيد العلم وضوحاً عند طالبه[٤٢].

وإذا رجعنا إلى أحد الباحثين الغربيين الذين برزوا في ميدان علم الدلالة وهو بالمر (F. R. Palmer) نجده غير راغِبٍ في أيٍّ من التعاريف التي وفدت عليه ووقف عليها ولم يدعها تنصرف بدون تمريرها من خلال ثقب غربالِه، ولا تصلح عنده قيودٌ لا تفي بما عمد إلى الانتباه إليه من ضرورات التعديل، وأقصى من دائرة اختصاص علم الدلالة كثيراً من المتاهات

التي لا طائل منها، كالشروط وعلَّل لذلك الإقصاء[٤٣]؛ بينما سجّل أحمد مختار عمر ما أزاحه ذلك الباحِث المستقصي، ولم يألُ جهداً لتبيين الموقِف، وسايره في ذلك جمهور الباحثين العرب وأخذ عنه الطلبة الجامعيين. وتقع نفسُ الملاحظة على عبد الصّبور شاهين، ذلك حين أقبل على تعريف ما أسماه دي سوسير الحدث اللّغوي من خلال التمييز بين المفاهيم الثلاثة (Langage, langue, parole)، فصرّح بالقول: «[...] والواقع أنّ اللّسان، مهما كثرت الثنائيات، يبدو وحده صالحا لتعريف مستقل، وهو يقدِّم نقطة ارتكاز كافية للعقل. ولكن ما اللسان ـ La langue؟ [...] في رأينا أنّه لا يختلط باللغة Le langage، فهو ليس سوى جزء محدد أساسي منها، والحق أنه نتاج اجتماعي لملكة اللغة Le langage، وهي مجموعة من الأعراف الضرورية، يستخدمها الكيان الاجتماعي، ليسمح بمزاولة هذه الملكة عند الأفراد»[٤٤].

ويمكن للمرء أن يطرح فرضاً أنّ تلك الكتب المداخل في أخذها بأسلوب تفسير المفاهيم اللّسانيّة تقوم على مادّة تعليميّة لا غير. وذلك معلومٌ أنّه ليس بالأمر الهيِّن إلى حدٍّ ما. وكذلك باعتبار أنّ الخطاب اللّساني ينطوي على النزعة التعليميّة. لذا كان يمكن أيضاً أن تنطوي على فوائد محمودة لو أطلقت طاقاتها الكامنة وتقمّصت أدواراً تعليميّة أو أعقبتها كتب متخصِّصة في تعليميّة اللّسانيات كما تعليميّة اللّغة. وعلاوة على تلك المادّة التعليميّة كثيراً ما أخذت الكتب المداخل على عاتقها تقديم المعلومات التاريخيّة المتعلِّقة باللّسانيات كعلم له أشخاصٌ أثّروا في مسيرته. فظهرت بذلك مادة تاريخيّة يتناقلها مؤلِّفو تلك الكتب فيزيدون من شدّة الاختلاف إلى أن يبرز الخطاب اللّساني. وهذا ليس وقفاً على الخطاب اللّساني العربي[٤٥]. ومن المعروف أن التدوين اللّساني يُعَدُّ أحد مباحث اللّسانيات العامّة أو النّظريّة قبل أن يستحوذ عليه ذلك الخطاب اللّساني المتنامي في العالَم العربي خصوصاً؛ إذ إنّ تأريخ العلم ـ أي علم ـ إنّما هو جزء من العلم ذاته.

٣,٢,١ طغيان النزعة الفقهيّة:

إنّ معظم الدّارِسين للّسانيات في العالم العربي ـ والذين أصبحوا يكتبون حوله ويضعون تلك الكتب المداخل المتناوَلة أعلاه ـ قد نهلوا هذا العلمَ من بطون كتب أُلِّفت في عهد أفول النزعة الفقهيّة، وبدايات الترجمة العربيّة، وتعلّموا اللّسانيات على يد كبار اللّسانيين الغربيين الذين أسّسوا لاتّجاهات لسانيّة عامّة وخاصّة في آنٍ واحِد، أي داخل ما يُزعَم من اللّسانيات العامّة وكلٌّ من وجهة نظره الخاصّة. فسبّبت هذه المفارقة نوعاً من البلبلة في أذهان الناقِلين فبدلاً من ترشيح ما ينصبّ في تلك اللّسانيات مفاهيم متميِّزة، جاءت هذه الأخيرة وفق لسانيين معيّنين وأعادوا بهذا الشكل عهد تلكم النزعة الفقهيّة داخل كتبٍ حملت عناوين كـ في علم اللّغة العام. وقد حاول عبد الصّبور شاهين تجريد المفاهيم اللّسانيّة البحتة، لكنه كرّر نفسَ المسار الذي سار عليه زملاؤه حين سعى إلى تقديم المفاهيم في صورتها الكاملة بإشكالياتها المحيطة بها.

وفي خاتمة هذا المبحث نلاحظ أنّ ظاهِرة التكرار هذه تكاد تكون عامّة في مجال اللّسانيات كائنةً ما كانت اللّغة التي يُبحث ويُكتَب بها. وذلك راجع أيضاً إلى ظاهرة التجاهل بين اللسانيين كما يؤكّد إيف جانتيوم (Yves Gentilhomme) وهو يصف التكرار باستعارة اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمرات لا تُحصى مِن قبل اللّسانيين إنباءً بجهل كتابات بعضهم البعض والتّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة، حيث يقول:

«حينما يطّلع عالِم الرياضيات على بعض مؤلّفات اللّسانيات الحديثة، تنتابه أحياناً أحاسيس ـ قد تكون على وجه حقٍّ أو باطلة بالجملة ـ بأنّ الأشياء ذاتها

يمكن أن يُفصَح عنها بطريقة أدقّ ممّا جاءت عليه، وبطريقة فيها من الكثافة والبداهة ما يعين المؤلِّف لو أنّه يملك تكويناً رياضياً كافياً وحالفه الحظّ في أن يكتسب بعضَ مفاهيم المنطق الصوري. فلنقلْ بصورة عامّة: حبّذا لو سبق له أن طبّق ما يُدعى العلوم الدقيقة، وبصورة خاصّة: حبّذا لو كان كُفْئاً في تسخير بعض المفاهيم التي هي جدّ أساسيّة في مجال الرياضيات، ويستعين نتيجة ذلك بالمصطلحيّة الرياضيّة المعاصرة. ما سيجنِّبه ـ من جهة ـ اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمراتٍ لا تُحصى؛ وما يحفظه ـ من جهة أخرى ـ من الاستعمال المفرط لبعض المصطلحات الرياضيّة المنقولة إلى اللّسانيات بطريقة فوضويّة ومن دون أيِّ همٍّ تدقيقيٍّ، إن لم نقل وهي تحمل مفاهيم متناقضة»[٤٦].

٢ ظاهرة التعدّديّة المصطلحيّة:

يُعدّ هذا المبحث في الحقيقة النتيجة المباشرة لظاهرة التّكرار والاجترار التي درسناها في المبحث السّابق. إنّها النتيجة التي تطفو بصورة طبيعيّة تحت التسمية المشهورة أي التعدّديّة المصطلحيّة والتي يمكن أن نعبِّر عنها بالتخمة المصطلحيّة. وهي التي سبق لنا كذلك أن درسنا وجهاً منها أعلاه تحت تسمية التضخّم المصطلحي، كما سبق لأحمد مختار عمر أن درسها في مقالٍ مشهورٍ له بشيءٍ من التوسّع[٤٧]. لكن ما يهمّنا في هذا الموضوع هو تبيان الخلل الذي تفرضه الظاهرة على تقدّم اللّسانيات في العالم العربي.

١,٢ أسباب التعدّديّة المصطلحيّة:

لقد أضحى مبحث التعدّديّة المصطلحيّة أحد الأبواب التي يُدخَل منها إلى العمل المصطلحي المطبَّق على اللّسانيات. لذا أدلى كلُّ باحثٍ بدلوه فيما يتعلّق بأسبابه. وقد اكتفينا من تلك الأسباب بما يأتي:

- تعدّد المصادر
- الولوع بالترادف والإطناب
- غياب التنسيق

١,١,٢ تعدّد المصادر:

وقد تعدّدت تلك المصادر جغرافيّاً وتاريخيّاً، بحيث انبسط الدّرس اللّساني العربي ـ على المحور الأوّل (الجغرافي) ـ وعلى رقعة واسعة يشمل أقطاراً عربيّة عديدة. وقد عكس هذا الانبساط انبساطاً آخر على المستوى الغربي يشمل الثقافتيْن الفرنسيّة والانجليزيّة في علاقة تكاد تكون تناظريّة. أمّا على المحور الثاني (التاريخي) فقد تَجذَّر في تراثٍ عربيٍّ يستحثّ كلَّ دارسٍ على استحضاره في مصطلحاتٍ يزعمون بها التأصيل كما رأينا. بل هناك مَن أصبح يتحدّث عن تراثٍ فرنسيٍّ في الساحة العربيّة على غرار أنطوان مطر الذي يذكِّر قائلاً: «ينبغي الإشارة بالمناسبة إلى أنّه، على مستوى اللّغة العلميّة حيث أفلحت حركة مناصرة العربيّة، أحد الحظوظ القيِّمة المتوفِّرة لهذه الأخيرة تكمن بدون منازع في التراث الفرنسي»[٤٨].

وكذلك أخذت المصادر تزداد عدداً وحجماً مع البحث في التراث اللغوي العربي الذي وجد بعض الباحثين فيه ضالّتهم حينما استشعروا الحاجة إلى التعبير عن المفاخيم التي تأتيهم من خارج ثقافتهم الأصليّة. وهذا شأن عبد الفتاح المصري كما يظهر من هذا المقتبَس الذي يقول فيه: «وتنبّه الجاحظ إلى أنّ ما نسمّيه اليومَ إخراج النصّ من حيّز التصوّر والوهم إلى حيّز الإنجاز والظّاهرة يتدخّل فيه عناصر خارجة عن النصّ كالمتكلِّم والسّامع والسياق وهي التي يجملها في اصطلاح المقام والموضع، وأولى ظاهرةَ التلفّظ عنايةً كبيرةً، وحدّد خصائص النصّ في كثيرٍ من الأحيان من زاوية تلفّظه وضبط هويّة النصّ بمتلقّيه وسياقه، وعنده أنّه ينبغي مراعاة منزلة السّامع ومستلزمات المقام، إذ أنّ الكلامَ يتنزّل في مقامات

كما أنّ النّاسَ طبقات، وتلاؤم الحديث وملابساته مع نوع اللّفظ عنصرٌ مهمٌّ في نظريّته، فليس للنصّ، على هذا، أطرٌ بلاغيّة ثابتة، فالبلاغة بلاغات، والفصاحة فصاحات، واهتمامه بالسياق في تأصيل نظريّة النصّ جعل ظاهِرة ترابط النقائض مهمّة بمعنى أنّ الإيجاز بلاغة والإطالة بلاغة.. وقد تركّز جهد الجاحظ على ما يسمّى عند الإنشائيّين اليومَ بشفافيّة الخطاب، ويقول الدكتور صمّود أنّ سعي الجاحظ إلى تحديد مواصفات النصّ الأدبيّ بطابع نفعيّ واضِح يمكن أن يعدّ، بلا مبالغة، أكمل محاولة في التراث العربيّ لتأسيس ما يسمّى بنفعيّة الخطاب، من هنا استقى الجاحظ وبالتالي نظريّة النصّ على امتداد التراث العربيّ تصوّرها الجمالي، فكان الجميل ينبع من النافع، وهذا مهمّ في تأصيل النظريّة»[٤٩].

ونلاحِظ الكمّ الهائل من المصطلحات التي ذكِرت هنا للدلالة على التحيين وما يدور في دائرته، على غرار: إخراج النصّ، من حيّز التصوّر والوهم إلى حيّز الإنجاز والظّاهِرة؛ عناصِر خارجة عن النصّ: المتكلِّم والسّامع والسِياق = المقام والموضع؛ ظاهِرةَ التلفّظ، خصائص النصّ، زاوية تلفّظه، ضبط هويّة النصّ بمتلقّيه وسياقه؛ مراعاة منزلة السّامع ومستلزمات المقام، الكلامَ، مقامات، تلاؤم الحديث وملابساته، نوع اللّفظ، أطرٌ بلاغيّة ثابتة، البلاغة بلاغات، والفصاحة فصاحات، تأصيل نظريّة النصّ، ظاهِرة ترابط النقائض، الإيجاز بلاغة والإطالة بلاغة؛ الإنشائيّون؛ شفافيّة الخطاب، مواصفات النصّ الأدبيّ، طابع نفعيّ / نفعيّة الخطاب، الجميل النافع. ويعود هذا التعدّد في المصطلحات إلى محاولة الباحث الرامية إلى بلورة المفهوم المقصود بمصطلحات حديثة وأخرى تراثيّة لكي يقيم الحجّة على أنّ الجاحظ كان سبّاقاً إلى تناول الظاهرة المعنية مقارنةً مع المحدثين. وفي هذا يقول متّى غيدير في سياق حديثه عن مفهوم (Terminotique) ومصطلحه:

«فيما يخصّ اللّغة العربيّة، فإنّ البحث في المصطلحيات الحاسوبيّة [terminotique] لا يزال في بدايته الأولى يُعاني العجز عن النهوض والقصور عن الاستفادة من الدينامية المولَّدة مِن برامج التكوين في الترجمة، التي أخذت تزدهِر في العالم العربي. بيد أنّ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، واضِحةٌ تفسِّرها عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة. من جهة، ترجع الغالبية العظمى من المصطلحات العربيّة، بنسبة معيّنة، إلى الترجمة أو (الاستيراد) [importation]. فأن يتخرّج جلُّ المتخصِّصين في مختلَف المجالات، ذوي الأصول العربيّة، مِن الجامعات الغربيّة: الفرنسيّة والبريطانيّة والأمريكيّة، ليس بأمرٍ غريبٍ على هذا الوضع. في هذا الصدد، يُعدّ الاقتراض اللّغوي حالياً . ما في ذلك شكّ . الظاهِرة الأكثر لفتاً للانتباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مجالات العمل والنشاط حيث نشاهد عدداً هائلاً من المنتجات المصطلحيّة، هي مجالات منبثقةٌ تُعتمَد فيها شفراتٌ لغويّة مغايِرة من أجل الولوج إليها لاستقطاب الرصيد المعرفي الضروري قبل اجتيازها في اللّغة العربيّة. بالنسبة لهذه الحقول المعرفيّة الجديدة، يقوم مشكلُ المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة [العربيّة]: هل يمكن دراسة الوحدات المصطلحيّة العربيّة من دون الإحالة إلى مصادرها الأجنبيّة، مهما تكن مبرَّرة في الواقع أم ممكِنة؟»[٥٠].

وترجع كثرة اكتراث الباحثين بالتحرّي عن مصادر جديدة إلى اجتياز اللّغة العربيّة حقبة ممتدّة ساد فيها ضعف الإنتاج الفكري والعلمي. لهذا لا يزال معظم المهتمّين بقضايا المصطلح يبحثون عن الكيفية التي تعود بأقلّ خسارة على اللّغة العربيّة والفكر عموما، وهم يعالجون ومن الأصول، القضيّة المصطلحيّة التي تشكّل عصبهما، وكلّ ما يتّصل بها كأساليب نقل المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الأجنبيّة

إلى اللّغة العربيّة. فهكذا يرجع علي القاسمي مثلاً إلى جذور المشكلة المصطلحيّة، ويعزي النّقص في المصطلحات العلميّة والتّقنيّة في الوطن العربيّ، إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة أهمّها غياب ـ بل تغييب ـ اللّغة العربيّة عن الساحة الثقافيّة بعامّة وعن الإنتاج العلمي بخاصّة. فيصدر بذلك عن التاريخ قائلاً: «أولا: خلال أربعة قرون من الحكم العثمانيّ والسّيطرة الأوربيّة على البلاد العربيّة، لم تستخدم اللّغة العربيّة في الإدارة أو التّعليم، ففقدت شيئا من استمراريّتها ونموّها في هذين المجالين. ثانيا: وفي أثناء تلك الفترة الطّويلة، وقبيْل نهضتنا العلميّة التي بدأت في السّبعينات، لم تكن هناك اختراعات أو اكتشافات، أو أبحاث علميّة رصينة في الوطن العربيّ، لكي تسبغ مصطلحات عربيّة على المخترعات أو المكتشفات. ونحن نعلم أنّ المصطلحات العلميّة والتقنيّة يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء الباحثون. ثالثا: أنّ تدفّق المصطلحات العلميّة والتّقنية الجديدة كلّ يوم من الدّول الصّناعيّة، يجعل من العسير على العربيّة مجابهتها واستيعابها بالسّرعة اللاّزمة، إذ تقدّر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميّا»[٥١].

٢,١,٢ الولوع بالترادف والإطناب:

نسجّل هنا تحفُّظًا مُؤدّاه أنّ عبارة (مرادفات مصطلحيّة) تختلف؛ ولاسيما إذا تموقعنا في مجال المصطلحيات، عن المرادفات المعجميّة العادية التي تناولتها فروعٌ لسانية مختلفة مثل: علم الدّلالة وعلم متن اللّغة والترجميات، وأسبقهم إلى هذا الموضوع فقه اللّغة. ويرجع ذلك إلى اختلاف زوايا التعامل مع ذات القضيّة؛ ههنا وظيفة النعت (مصطلحي) التمييزيّة (Fonction pertinente)، فهو ليس فارغ الدلالة ولم نستعمله من باب الإطناب بقدر ما فكّرنا في التدقيق، إذ قد نقع في تناقضٍ صريح، لأنّ ربَّ معترضٍ يعترض علينا، فيقول: كيف إذ اعتبرتم التسميات مرادفات وصنّفتموها فيها والحال أنّه يوحي طرحكم المودع في طيات تحليلكم أنّكم. وفق ما خلُصت إليه الكيفيّة الثانية ذاتها. تمنعونها عن التناوب على المفهوم الواحد (مع تصوّر تلك النسبة التي يقرّ بها حتّى فريق المثبتين لظاهرة الترادف في اللّغة)؟ فنعقِّب على هذا الاعتراض بالقول: إنّما عمدنا إلى استعمال المركَّب (مرادفات مصطلحيّة) حرصاً منّا خصِّيصًا على دفع هذا اللّبس الذي يحقّ لغيرنا أن يسألَ عن مصيره في كنف الجمل المتعاقبة في فقرات نصّنا وكذا انعكاساته على المفهوم وعلى القارئ أيضًا.

فيمكن نفي الترادف وإيعاز القضيّة إلى تنوّع مصطلحيّ. من جهة. لصعوبات تحول دون التوحيد، ومن جانبٍ آخر لتعيين فروقٍ في الدلالات. ولكن من الطبيعي أن يكون هناك ترادفٌ إذا كان العلم يقوم على مصطلحات قديمة وأخرى جديدة: آنذاك تُسمَّى الظّاهرة التّرادف المصطلحي. علاوةً على ذلك فقد كان القدماء يتعاملون مع هذه الظاهرة بشكلٍ يوحي بأنّهم قد وعوا وجودها، وذلك كما اعتاد ابن هشام الأنصاري ذكر المصطلح النّحوي وما يرادفه فيقول على سبيل المثال: «المضمَر ويسمّى الضّمير أيضا ويسمِّيه الكوفيون الكناية والمكني»[٥٢]. ويقول في التّمييز: «وهو والتّفسير والتّبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا»[٥٣]. كأنّه يقصد إفادة من يقرأ في كتب غيره ممن يستعملون هذه المترادفات على فهم المراد منها. بيد أنّ أصواتاً قد ارتفعت تستهجن الإكثار من المترادفات وتزايدها. هو استنكارٌ يتعلّق بكلّ حالات الإكثار هذا سواء على مستوى الملفوظ الواحد أو من ملفوظ إلى آخر لنفس الكاتب. بل حتى من كاتب إلى آخر ينتميان إلى نفس البلد على نحو ما نجد في الجزائر مثلاً، أو أكثر من هذا: بين المشرق والمغرب العربيّين. ولهذا ترانا هنا نشرع أوّلا في تحديد ثلاثة أمورٍ مركزيّة مصحوبة بمظهرها التسمويّة الجليّة، وتمييز بعضها عن بعض، مع الإشارة إلى

العلاقات التي تربط بينها، وهي أمورٌ يمكن التعامل معها بمختلف الكيفيات الكائنة والممكنة:

- إمّا على أساس أنّها مفاهيم متميِّزة في واقع الأمر لكنها متداخلة: فيكفي حينها رسمُ حدود كلّ مفهوم إلى أن يتميّز عن غيره، ثمّ التبيّن من مجال الاحتواء والتداخل، والعمل على التعارف من خلاله باعتباره إحدى قنوات الاتصال بين تلك المفاهيم المنفردة.
- أو بإحلالها ـ في آخر المطاف بعدَ أخذ وردٍّ ـ محلَّ مرادفات مصطلحيّة: أي أنّها لا تزال تدلّ على ذات المفهوم وواحد فحسب، مع الملاحظة أنّ كَلَّ ما في الأمر أنّها لم تكفّ عن الخلخلة والالتباس في تسميات متكاثرة ناجمة عن تداول الباحثين بمُبتدئهم ومُتضلِّعهم على أطوارها الغريبة وعلى انفراد أو عن اختلافات في وجهات نظر قائمة بينهم أثناء التعريف بها والخوض في قضاياها، وذلك ورغم الاتّصال القليل على كلٍّ؛ فيُعمَد في كلتا الحالتيْن إلى الاحتفاظ بأحاديّة المفهوم، مع الإقرار بأمر الواقع أمامَ تعدّديّة التسمية، ويُنقل النقاشُ الذي لا يمنعه رادعٌ ـ حين هذه الحالة، وكلّما اقتضى الأمر ذلك، كما تجدنا نعمل به في هذا السياق ـ من رقعة المفهوم إلى وسَط التسميّة ويُخضَع لمنطِق هذه الأخيرة وقواعد لعبتها.

٣,١,٢ غياب التّنسيق:

إذا كان التّنظير في مجال المصطلحيّات العربيّة يعاني قصوراً كاسحاً، فإنّ الإنجازات التطبيقيّة المسجّلة في الميدان نفسه تشكو من التّشتّت نظراً لغيّاب التّنسيق في غالب الأحيان. مع العلم أنّه. كما يُلاحِظ علي القاسمي: «في عام ١٩٦٩ أناطت جامعة الدّول العربيّة مهمّة تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بمكتب تنسيق التّعريب بالرّباط، الّذي شجّع الأبحاث اللّغويّة والمعجميّة والدّراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة، ونشر عددا غفيرا منها بمجلّة الحولية) اللّسان العربيّ(. كما نظّم المكتب ندوات ومؤتمرات للتّعريب حسب خطّة هادفة لاستكمال المصطلحات العربيّة في العلوم والتّكنولوجيا وتوحدها. وعقد المكتب ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلميّ في الرّباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط)فبراير(١٩٨٠»[٥٤]. وإن كان التنسيق في الواقع مفهوماً إشكالياً في حدِّ ذاته. لأنّ كلاًّ يدّعيه لكن بدون التقدّم بوصف وسائله أو تطبيقه على أرض الواقع. وغالباً ما يُستعمَل على نحو ملتبس أو غير صحيح إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي. فإذا لزم علينا أن نحدِّده فيجب الرجوع أوّلاً إلى الهيئة الوصيّة أو الفرد الذي يتولاّه وكذا إلى الفئات التي يتمّ التنسيق بينها.

٢,٢ نتائج التعدّديّة المصطلحيّة:

يمكن التمييز نتيجتين أساسيّتين، هما:

- التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي
- التباس المفاهيم اللّسانيّة

١,٢,٢ التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي:

لقد سبق لمحمّد رشاد الحمزاوي[٥٥] أن نبَّه إلى حدَث حلول المصطلحات في مجال اللّسانيات بشكل إشكاليٍّ وتحوّلها عائقاً معتبَراً أمامَ الباحثين الذين أخذوا يُقدمون على التخصّص في هذا العلم الناشئ الذي غدا يتّشح بالغموض نتيجةَ ذلك الإشكال المصطلحي الذي ألمّ به[٥٦]. أي أصبحت المصطلحات التي يُراد النفاذ من فتحاتها إلى عالم اللّسانيات، مشكلاً قائم الذّات عوضاً عن أن تكون سنداً مساعداً يُدنيهم من علم يعدّ دخيلاً عليهم. فبدلَ أن تعتني اللّسانيات بمشكلاتها البحثيّة الخاصّة صار عملُها مركّزاً كذلك ـ إن لم نقل أساساً ـ على ضبط المدوّنة التي تسجّل ما يُتبادَل من أشكال النقد

بين الباحثين حول الاستعمالات المصطلحيّة التي تَرِد في نصوص لسانيّة لا تنفكّ تُذاع هنا وهناك، مرّةً كضريبة رواجها السريع ومرّاتٍ على إثر ما يُحالِفها من دفاعٍ مستميتٍ يتولاّه أصحابُها. ويتفاقم الإشكالُ ويزداد خطورةً حسب إحدى نتائج تحليل هذا اللّغويّ (المعجمي والمجمعي) القائلة باستحالة إنكار الواقع المتمثِّل في غياب أيِّ اتفاق عربي. ولو نسبياً. حول المصطلحات اللّسانية المتداولة حالياً في الكتابات اللسانية العربية.

ولكن على الرغم ممّا يتمتّع به هذا التحقيق من وجاهة فإنّه ينبئ بدوره بما اعتاده جمهور الباحِثين اللّسانيين من الإلقاء باللاّئمة في جميع مشكِلاتهم المصطلحيّة على نقص التوحيد المصطلحي إلى أن غدا سجلّ الشكوى عنواناً فضفاضاً ثقيلاً، ولا ندعو هنا على إسقاطها من الحساب. فإن كان بعضُ الباحثين يُرجِعون ذلك الحلول الإشكالي للمصطلح في مجال اللّسانيات إلى صعوبة تخليص المصطلح اللّساني من سوابقه التاريخيّة (التّراثيّة)[٥٧]، فقد أصبح آخرون يرجِّحون العناية بالمصطلح بحثًا مشروعًا وبابًا مطروقًا يُدخَل من خلاله إلى قضايا مختلفة ومتنوِّعة تنوّعًا أصبح المصطلحُ فيه الكاشِفَ والمحدِّد الأساس، كما يتجدّد الولوجُ عبره إلى مسائل لم تُحسَم بعدُ. هذا ما أوحى به عزت محمّد جاد في نصٍّ آخر، وأمضى بعباراتٍ واضِحة تقول في شأن المصطلح النّقدي الأدبيّ كسبب من أسباب تعزيز الروابط بين الأدب والفلسفة: «لينشط المصطلح نشاطًا شرعيًّا مؤكِّدًا حقيقة التواصُل في اتّكاء الأدب على الفلسفة»[٥٨].

فنشاط المصطلح حسب هذا المقتبس لا يزيد على إصدار بيانٍ توثيقيٍّ يشهد على حقيقة التقاء الأدب بالفلسفة ـ وهي مهمّة عظيمة الخطر في مجال التوثيق ـ وينطبِق الحكم ذاتُه على لقاء اللّسانيات والفلسفة، وهو ما مثّلنا عليه في بحثنا هذا بمصطلح التحصيل (التحيين والتكمين) أنموذجاً لواقع تبادل التأثر والتأثير بين المجالين. هنا وجه توظيف المصطلحيين لما يُحتذى به من درس نظريّة المعرِفة الذي ينبغي أن يكون لصيقاً بدرسِهم.

٢,٢,٢ التباس المفاهيم اللّسانيّة:

يرتبِط التباس المفاهيم اللّسانيّة باختلاف المصادر التي يستقي منها اللّسانيون مصطلحيّة علم\هم ـ وهي التي شخّصناها أعلاه. والحال إنّ هذا الاختلاف يتضمَّن بدوره معضِلة أخرى هي تنوّع المصطلحيّة التي تُوظِّفها اللّسانيات وهي موزَّعة على ثلاثة أنماطٍ أساسيّة. حسب التقسيم الذي أدلت به ماري نويلَ غاري بريور[٥٩] (Marie-Noëlle Gary-Prieur). وما يعنينا منه هو أنّ كلّ قسم منه يتسبّب في التباس المفاهيم اللّسانيّة:

المصطلحات المستحدَثة (المولَّدة) على غرار مصطلحات: الفونيم والألوفون والمورفيم والمونيم واللكسيم..الخ، الموضوعة لتعيين موضوعات صيغت داخل نظريّة محدَّدة من المتوقَّع أن تختصّ بإجماع اللّسانيِّين المُصطلِحين عليها، لكن لم تمتنِع عن الاختلاف هي الأخرى.

مصطلحات مؤلَّفة من كلمات اللّغة العادية، ما يؤدّي إلى الاشتراك اللّفظي وهو مصدر التباس المفاهيم.

مصطلحات تعود في الأصل إلى المعجم التقليدي للنحو، تُستعمَل بمعانيها أحياناً أو بمعانٍ معدَّلة أحياناً أخرى، وذلك لوصف لغة معيّنة ما دام لكلِّ لغةٍ نحوُها وعلمُ نحوِها[٦٠]. وإذا تعلّق الأمر بمصطلحاتٍ مُقترَضة من لغاتٍ ذات أصولٍ لاتينيّة استعمِلت لوصف قواعد نحويّة للغاتٍ أجنبيّة يؤدّي حتماً إلى الاستعانة ـ في نقلها إلى العربيّة ـ بالكلمات الأصلية إذا تعذّرَت آلية الترجمة. لكن لمّا كان الاشتراك في أصول الكلمات يعني القرابة بين لغاتها، فهذا الاقتراض لا يستقيم مع وضع العربيّة.

بيد أنّ الباحثيْن فرانك نوفو وبينر لوريس يعتبران أنّ لجوء اللّسانيين مِراراً إلى ما يدعونه النحو التقليدي، أو التراث النحوي أو سنن الدرس النحوي ـ إما بدافع الإعجاب أو، بالعكس من ذلك، رمياً إلى فضح هشاشته ـ إنّما يدلّ على أزمة داخليّة في العلم الجديد (أزمة التبعيّة أو أزمة الغرور) كثيراً ما عبّر عنها حتى رواد اللّسانيات، لكن ليس للدواعي نفسها التي نوحي بها هنا[٦]: إمّا لأنّه لا يستطيع أن يطير بجناحيه فيتحرّر، إما لأنّه يقرّ بسلامة الأصول بل امتداد أصوله إلى هذه الأخيرة في تمازجٍ يصعب نوعاً ما إثبات براءته. هذا، وإن يستدعي الأمر الأخير التأمّل في إعادة الاعتبار له ويفنِّد المحاولات الحديثة الرامية إلى تجريده من هالة التقديس، يؤدّي حتماً إلى تأخّر عجلة تقدّمه. وذلك بما يقتضيه من المعالجات المصطليّة التي يستلّ بوساطتها الموضوع لكنه ـ كما رأينا في المطلب السابق ـ يوقِع في التعدديّة المصطلحيّة.

ثمّ إنّ العمَل في كنف هذه السنن (النحويّة) لم يتوقّف أبداً ولا تزال جلُّ موضوعاته تُستأنَف كلّما استشعر الدارسون ضرورة ما. إذ شهد ذلك العمل حراكاً بالموازاة مع الدرس اللّساني بمفهومه الحداثي، ولم يتمكَّن هذا الأخير مِن إزاحة تلك السنن عن طريقها تحت أعذارٍ مختلِفة، كأن يُقال إنّ الزمان قد عفا عليها. والمؤسّسات المدرسيّة من الجامعات والمعاهد والمدارس لم تنته عن تأطير المتعلِّمين تأطيراً نحوياً مَتيناً. كما أنّك لا تجِد تحليلاً منكبّاً على تشخيص المعضلات المصطلحيّة ولا يلتفِت إلى استفزاز قدرات اللّغة، بل ولا يزاوِل المراوحة بين القطبين المتّصِلين (الوضع والاستِعمال). وقد أثقل كاهِل اللغة التي قامت فيما مضى بعمليّة المراوحة هذه، حتى ظهرت مصطلحات المصطلحات كأن تُوضَع مباشرةً بعد مرحلة الجمع اللّغوي تسميات، في طريقها إلى تصفية موقِع الوصف النحوي، من قبل الانتقال من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني.

خاتمة

ونتساءل في خلاصة هذا المقال ومع هذا الوضع اللّساني (المصطلحي) العربي المعقَّد والذي أسهمت النزعة الفرديّة في تأزيمه: ما دام من الممكن أن يختلف تشكيل المفهوم انطِباعاً أو تصوّراً شخصيّاً باختلاف الأفراد أنفسهم واختلاف خبراتهم فيه ـ من هنا ما يُتحرّى مِن ضرورة الاتفاق حول المصطلح، فما هو حال ذلك المفهوم عندما تتعدّد المصطلحات ويكون لكلِّ واضِعٍ مُبرِّراتُه؟ ولا شكَّ أنّ النتيجة ستكون التباس المفاهيم المصطلحيّة. ومِن أجل معالجة هذه الوضعيّة المركَّبة، نقترح إدراجَها في همّ التوقّع.

الهوامش

١ حافيظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ دار الأمان (الرباط) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، ٢٠٠٩، ص١٣.

٢ توفيق قرير، ظاهِرة التكرير في العربيّة: رؤية عِرفانيّة، مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، ع.٤٩، (ص١٣٧ـ١٨١)، ص١٣٧.

٣ مع العِلم أنّ الدّارِس المَعني يُعدّ من المجتهِدين في مجال المصطلحيات، إذ أنجز أكثر مِن دراسة حول ما يدور في فلك المصطلح اللّساني كالمصطلح النحوي والمصطلح الصوتي؛ يُنظَر: توفيق قريرة، المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العَرب، ط.١، سلسلة لسانيات، دار محمد علي، منوبة . تونس، ٢٠٠٣.

٤ ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصِرين، تونس: ١٩٩٧، دار سحر للنشر، ص١٣.

٥ عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث

(١): تحليل ونقد لأهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.١، ع.١، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، ١٩٧١، ص٣٠.

٦ ولاسيما متطلّبات العمل الجامعيّ أثناء تكفّلنا بتدريس وحدتيْ اللّسانيات وفقه اللّغة إذ نعمد في كلٍّ مدخل إليهما بالتمييز بينهما من حيث الموضوع والمنهج والهدف إذا أخذنا بعلميّة كلٍّ منهما أو أحدهما.

٧ عبد الرحمان الحاج صالح، الفوارق القائمة بين فقه اللّغة وعلم اللّغة وعلم اللّسان قديمًا وحديثًا، ضمن بحوثٌ ودراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.١، موفم للنّشر، الجزائر، ٢٠٠٧، (ص٢٢ ـ ٤١)، ص٢٢.

٨ محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.٠٣ (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف ٢٠٠٨، (ص٢٨ ـ ٥٦)، ص٣١.

٩ عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص٥٥ ـ ٦٩.

١٠ المرجع نفسه، ص٥٨.

١١ ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصرين، ص٠٨.

١٢ عبد الرحمان الحاج صالح، مَدخَل إلى عِلم اللِّسان الحديث: الباب الثَّاني في المَذاهب والنَّظريَّات اللِّسانيَّة الحديثة، (ص٠٧ ـ ٣٦)، ص٠٨. وينظَر أيضًا: أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٣.

13 W. Mustafa el Hadi, Terminologie et accès à l'information, Ed. Lavoisier, Paris, 2006.

١٤ ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ عِلم اللّغة (في الغَرب)، ترجمة أحمَد عَوَض، الكويت: نوفمبر ١٩٩٧، المجلِس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، ص٣٢٤.

١٥ نحيل القارئ إلى آفة المعاينة لا التوقّع، وهي إحدى السمات الأخرى للدرس المصطلحي العربي؛ يُنظَر المدخل: ٣ نزعة معاينة الواقع وإهمال التوقّع.

١٦ عباس حسَن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ط.٢، القاهرة: (د. ت)، دار المعارف بمصر، ص٠٥ ـ ١٠.

١٧ حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط: ٢٠٠٧، منشورات زاوية.

18 Nacira Taibi, Vers un système d'analyse morpho-syntaxique de la langue arabe tolérant les fautes, AL-LISĀNIYYĀT, n° 08, (p.35-49), p.37.

١٩ أحمد يوسف، السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، الجزائر: ٢٠٠٥، منشورات الاختلاف، ص٢٢.

٢٣. نقل ما يتعلّق بأرسطو عن: Umberto Eco, Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10. ونقل القول الأول والثاني المقتبسين حرفيا عن: الفارابي، إحصاء العلوم، ص١٣. والثالث عن: القاضي سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار والمنطق مع شرحه لوامع الأسرار، مخطوط بمكتبة الأسد، سوريا، ص١٦.

٢٠ أحمد يوسف، الدّلالات المفتوحة: مقاربة سيميائيّة في فلسفة العلامة، الجزائر: ٢٠٠٥، منشورات الاختلاف، ص٠٩. ونقل ذلك عن: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج.٧، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد، ص١٠٥.

٢١ منقور عبد الجليل، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، دمشق: ٢٠٠١، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، ص٠٩.

٢٢ عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء . بيروت، ٢٠٠١، ص٥٧.

٢٣ مصطفى غلفان، اللِّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة، ص١٥٢ ـ ١٥٣. نقل قول المنصف عاشور عن مقال له: المعاني النحوية في اللسانيات العربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع١٣٥ ـ ١٣٦، دمشق: ١٩٨٢، اتحاد كتّاب العرب. والقول الثاني عن: جعفر دك الباب، مدخل للسانيات العامة والعربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع١٣٥ ـ ١٣٦.

٢٤ صالح بلعبد، المؤسّسات العلميّة العربيّة ووضع المصطلح العلميّ العربيّ، مجلّة اللّغة والأدب، ع٥، معهد اللّغة العربيّة وآدابها: جامعة الجزائر، ١٩٩٤، ص٢٣٦. نقلا عن: المجمع العلميّ العربيّ، مجلّة المجمع، م٣٨، سوريا، (د.ت)، ص٨

٢٥ صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، تونس، ١٩٨٥، الدار العربية للكتاب، ص٠٥.

٢٦ جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمه من الفرنسيّة إلى العربيّة صالح القرمادي، تونس: ١٩٦٦، الجامعة التّونسيّة. ونشير إلى أنّه لم يترجم الكتاب كلّه، إذ لم يضمِّن ترجمته للفصل المتعلّق بالفونولوجيا (Phonologie).

٢٧ إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ط.٤، القاهرة، ١٩٦١، دار النّهضة بمصر.

٢٨ صالح القرمادي، مقدّمة التّرجمة (دروس في علم أصوات العربيّة..)، ص٠٧.

٢٩ المرجع نفسه، ص٠٨.

٣٠ جورج مونان، ترجمة الطّيب البكّوش، منشورات الجديد، تونس، ١٩٨١، ص١٢.

٣١ محمد رشاد الحمزاوي، ص١١٤، المدخل: ٦٣٦. نقله عن: القرمادي، مقدّمة التّرجمة، ص١٣٤.

٣٢ عبد السلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، ١٩٨٤، ص١٩٥.

٣٣ يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغويّة العربيّة ـ بملخّص وظائف الذخيرة وفوائدها وقرارات وتوصيات اللجنة التأسيسيّة لمشروع الذخيرة، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.١، الجزائر: ٢٠٠٧، موفم للنّشر، (ص.٣٩٥ ـ ٤٢٢).

34 J.-C. Baudet, Éditologie et sociolinguistique, Revue Cahiers de linguistique social, n° 18 (Terminologie & sociolinguistique), n° 18, Ed. URA-CNRS (1164), Rouen, 1991, (p.81-99), p.81.

٣٥ حافيظ الإسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي،

٣٦ محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.٠٣ (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف ٢٠٠٨، (ص.٢٨ ـ ٥٦) ص٣١.

٣٧ حافيظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص٢٥٤.

٣٨ محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة: ١٩٧٠، ص٢٢.

٣٩ محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، ١٩٩٨ (ط. مزيدة ومنقحة)، ص٠٣.

٤٠ المرجع نفسه، ص١٥٩.

41 F. Neveu, Lexique des notions linguistiques, 2e éd. Armand Colin, Paris, 2000, p.03.

٤٢ أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط.٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٦.

43 F. R. Palmer, Semantics, 2d ed. Cambridge, Australia – Great Britain, 1981, p.51.

٤٤ عَبد الصّبور شاهين، في علم اللُّغة العام، ص٣٣ ـ ٣٤.

٤٥ ر. هـ. روبنز، موجَز تاريخ عِلم اللُّغة، كما قام محمد زياد كبة بترجمة كتاب اللّساني البريطاني Geoffrey Sampson (جفري سامبسون) وعنوانه: Schools of Linguistics: Competition and Evaluation؛ وكذلك: B. Malmberg, Histoire de la linguistique.

46 Y. Gentilhomme, Interférences de vocabulaire entre deux sciences, linguistique et mathématique, Revue Langue française, vol.17, (p.44-58), p.44-45.

٤٧ أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها،

48 A. G. Mattar, La traduction pratique : Français – Arabe ; Arabe – Français, 3e éd. Dar El-Machreq, Beyrouth, 1978, p.09.

٤٩ عبد الفتاح المصري، العرب واللّسانيات، (ص١٥ ـ ٢٥)، ص٢٠ ـ ٢١.

50 M. Guidère, La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Coll. De la traduction à la traductique, Paris, 2005, p.82-83.

٥١ علي القاسمي، مشكلات التّعريب في الوطن العربيّ، مجلة الفيصل، ع٣٢، الرّياض، جانفي ١٩٨٠، ص١٥ ـ ١٦.

٥٢ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، تحقيق الشّيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط.١٥، ١٩٧٨، ص١٧٧.

٥٣ المرجع نفسه، ص٣١٤.

٥٤ علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط.٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٥ ـ ٢٦.

٥٥ برزت اهتمامات هذا الباحث بالمصطلح اللّسانيّ، وبشكل مثير للانتباه، ضمن عمله المعجميّ المصطلحيّ المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة؛ يُنظَر: محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة، وهذا المؤلَّف. كما يقول عنه صاحبه. دراسة منهجيّة وتوحيديّة، مستمدّ من الكتب العربيّة المعتمدة فيه والمخصّصة للّسانيّات باللّغة العربيّة، ولسعيها المتميّز في تطبيق اللّسانيّات على العربيّة، ونجدها مثبتة في قائمة المصادر مصنّفة بحسب التّرتيب التّاريخيّ لظهورها.

٥٦ محمّد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية،

مجلة اللّسان العربيّ، م.١٨، ج.١، ص٧٥.

٥٧ وإن كانت هذه الغاية شبه مستحيلة كما أنّ الذين أشبعوا المصطلح اللّساني بإسقاطاتٍ تراثيّة قد وقعوا في أباطيل الادّعاء.

٥٨ عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح الأدبيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهِرة، ٢٠٠٢، ص٣٦.

59 M.-N. Gary-Prieur, Les termes clés de la linguistique, Coll. MEMO (n° 123), Ed. Seuil, Paris, 1999, p.03.

٦٠ النحو بمفهومه الواسِع أو نظريّة اللّغة بمفهوم نوام شتشومسكي كما في: N. Chomsky, Structures syntaxiques, Structures syntaxiques, Trad. de l'ang. par Michel Brandeau, Coll. Essais, Ed. Seuil, Paris, 1979 [1969 & 1957], p.21.

61 F. Neveu & P. Lauwres, La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, (p.38-52).